

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥١١**

الثلاثاء، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	. . . .	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	. . . .	السيد إيليتشوف
	الأردن	. . . .	السيدة قعوار
	إسبانيا	. . . .	السيد دياث دي لا غارديا بيونو
	أنغولا	. . . .	السيد غاسبر مارتنس
	تشاد	. . . .	السيد شريف
	شيلي	. . . .	السيد باروس ميليت
	الصين	. . . .	السيد وانغ من
	فرنسا	. . . .	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	. . . .	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	. . . .	السيدة راموشكايته
	ماليزيا	. . . .	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	. . . .	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	. . . .	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	. . . .	السيدة باور

جدول الأعمال

تقريرا الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

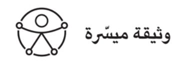
تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/655)

رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) (S/2015/656)

1526385 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقريرا الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/655)

رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) (S/2015/656).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

باسم المجلس، أود أن أرحب بالسيدة لوي التي انضمت إلينا في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/655، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/656، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من السيدة لوي، والسيد أوبراين، والسفير كريستيان باروس ميليت، الممثل الدائم لشيلي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لعرض آخر تقرير (S/2015/655) للأمين العام عن جنوب السودان، ولإطلاع مجلس الأمن على الأحداث التي وقعت منذ وضعه في صيغته النهائية.

عقب التوقيع الجزئي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على اتفاق السلام، في ١٧ آب/أغسطس، حث الشركاء الدوليون والإقليميون الرئيس على أن يوقع على الاتفاق بحلول الموعد النهائي المحدد بـ ١٥ يوماً، ودعوا جميع الأطراف إلى الكف فوراً عن جميع الأعمال العدائية. ولدى عودة الرئيس سلفا كير من أديس أبابا، باشر مشاورات مكثفة مع مختلف الفئات المعنية. وبالأمس، ترأس الرئيس اجتماعاً قيادياً محورياً حضره كبار المسؤولين الحكوميين، وأعضاء مجلس التحرير الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان، ومكتبها السياسي وأمانة سرّها، ووزراء، ومحافظون، ورؤساء اللجان المستقلة، فضلاً عن رؤساء ونواب رؤساء الجمعية التشريعية الوطنية ومجلس الولايات. وتمت الدعوة إلى عقد قمة مصغرة في الغد، حيث يتوقّع من حكومة جمهورية جنوب السودان التوقيع على الاتفاق المقترح لأنه – كما ذكرت – ”في مصلحة السلام“.

وعلى الرغم من ذلك التطور الذي نأمل أن يكون إيجابياً، كانت الحالة الأمنية على أرض الواقع متقلبة ومتوترة. إذ لا يزال القتال في منطقة أعالي النيل الكبرى شديداً، وكان لتصعيد الأعمال العدائية في جنوب ولاية الوحدة عواقب وخيمة بشكل متزايد على السكان المدنيين. وقد أدى الهجوم

الكبير الذي شنه الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات المتحالفة معه على المناطق التي تستولي عليها المعارضة إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية والإنسانية منذ نيسان/أبريل، ونجم عن ذلك العديد من التقارير عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، نشب قتال في ١٩ آب/أغسطس بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة حول بلدة لير، مع تبادل الجانبين الاتهامات وكل منهما يدعي أن الآخر بدأ في الهجوم.

وفي ولاية أعالي النيل، تركّز القتال العنيف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي في المعارضة، إلى جانب ميليشيات الشلك المتحالفة معها، حول ملكال عاصمة الولاية، التي انتقلت عدة مرات من سيطرة أحد الأطراف إلى الآخر منذ نيسان/أبريل. ويظل الجانبان على مقربة من بعضهما بعضاً على طول ضفاف نهر النيل، مع وقوع العديد من المناوشات في ملكال وبلدة ملوط الشمالية. إنني أشعر بخيبة الأمل لأن الطرفين لم يتقيدا بوقف وقف الأعمال العدائية أو وقف إطلاق النار الذي اتفقا عليه في أديس أبابا.

كما شهدت مناطق بحر الغزال والاستوائية مزيداً من التدهور في الحالة الأمنية بفعل قتال منخفض الحدة بين الجماعات المسلحة.

وخلال الفترة الممتدة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، تصاعدت حدة التوتر في مقاطعة يامبيو، الواقعة في ولاية غرب الاستوائية، بعد قوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة الوطنية وشباب محليين وإحدى مجموعات الدفاع الشعبي وعدد من شباب الدينكا. وأدى ذلك إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ٥ مدني لفترة وجيزة.

وعلى الجبهة السياسية الداخلية، جرت في ١٦ آب/أغسطس إقالة الحكام الأربعة المنتخبين لولايات وسط الاستوائية وأعالي النيل وواراب وغرب الاستوائية، وتم أيضا عزل الحاكم المؤقت لولاية شمال بحر الغزال. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أدى الحكام الخمسة المؤقتون المعينون حديثا في مناصبهم اليمين أمام الرئيس. وألقي القبض على حاكم ولاية غرب الاستوائية في مقر إقامته في جوبا بعد وقت قصير من إعفائه من منصبه، ولكن أفرج عنه في وقت لاحق. وفي ٢١ آب/أغسطس، قتل رئيس المجلس التشريعي لولاية غرب الاستوائية في كمين نُصب له في ولايته؛ ولم يعرف بعد المزيد من التفاصيل عن مقتله حتى الآن.

وأدى تصاعد القتال إلى المزيد من عمليات التشريد، حيث فر مدنيون من المقاطعات المتضررة من النزاع في جنوب ولاية الوحدة إلى موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والواقع في بانتيو، في حين وصل مشردون داخليون جدد من الضفة الغربية لنهر النيل إلى قاعدة البعثة في ملكال. وتوفر البعثة الحماية الآن لأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ مشرد داخلي في ستة مواقع لحماية المدنيين. وقد شهد موقع بانتيو أكبر زيادة مؤخرا في عدد المشردين داخليا، والذين زاد عددهم بنسبة ١٤٠ في المائة منذ أواخر شهر نيسان /أبريل، بينما زاد عدد المقيمين في موقع ملكال بنحو ٥٠ في المائة منذ منتصف شهر تموز/يوليه فقط. وأثار تصاعد القتال أيضا توترات عنيفة بين المشردين داخليا المنتمين إلى قبائل الدينكا والنوير والشلك داخل موقع ملكال.

وتدفق الأعداد الكبيرة من المشردين داخليا إلى قواعد البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما نجم عن ذلك من تزايد للتوترات السياسية والعرقية والقبلية فضلا عن النشاط الإجرامي في المخيمات، يؤكد مرة أخرى عدم استدامة مواقع الحماية هذه على المدى الطويل. وكما أشرت إلى ذلك في إحاطتي الإعلامية السابقة التي قدمتها للمجلس، خلال شهر أيار/مايو (انظر S /PV.7444)، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لمنع المواقع من أن تصبح عوامل جذب لأولئك الذين يتطلعون

للاستفادة من الخدمات المقدمة فيها، وليس لأولئك الذين هم بحاجة إلى حماية جسدية.

وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت البعثة توسيع نطاق عملها خارج المواقع من خلال تسيير دوريات جوية ومتكاملة متنقلة قصيرة وطويلة المدة، من أجل زيادة توفير الأمن للسكان المحليين، مع تيسير الظروف أيضا لإيصال المساعدات الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، عززت البعثة مستوى جهودها لحماية المدنيين في ولاية الوحدة من خلال الوجود الأمني في مناطق كان يصعب الوصول إليها في السابق. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على الموارد والقدرات والعراقيل التي تضعها الأطراف عمدا تحد من تلك الجهود.

وأود أن أشكر أفراد جيشنا وشرطتنا على جهودهم الجبارة المبذولة لحماية المدنيين في بيئة تزداد صعوبة. وأود أن أحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، على المساعدة في تجهيز وتسريع نشر أفراد وموارد البعثة، ومنحهم الموارد الإضافية التي يحتاجونها.

إن الحالة الإنسانية في جنوب السودان هي حالة سيئة، حيث يظل أكثر من ٢,٢ مليون شخص مشردين. ويعاني أكثر من ٤,٦ مليون شخص بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الذي بلغ مستويات الأزمة والطوارئ. إن الحالة في ولاية الوحدة مقلقة بشكل خاص، حيث يمنع انعدام الأمن وصول المساعدات الإنسانية إلى تجمعات المشردين. وفي ١٤ آب/أغسطس، بدأ برنامج الأغذية العالمي في إلقاء المساعدات الغذائية جوا على منطقة واو شلك في ولاية أعالي النيل، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد المدنيين الذين يصلون إلى موقع الحماية التابع للبعثة في ملكال.

وتواصل البعثة توفير الحماية للقوافل البرية وقوافل الصنادل النهرية وغيرها من الأنشطة لتمكين الوكالات الإنسانية من تلبية الاحتياجات الأساسية لأولئك المعرضين للخطر. لكن إيصال المساعدات الإنسانية يواجه تحديات كبيرة بفعل القيود المفروضة على الحركة البرية والنهرية والجوية، وتزايد خطر الوقوع في مرمى النيران المتبادلة.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، فإنني قد صدمت بشدة من عدم احترام الأطراف التام للحياة البشرية. وتواصل البعثة تلقي تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ترتكبها جميع أطراف النزاع. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أصدرت البعثة تقريرا مقتضبا عن حقوق الإنسان لتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت مع تصاعد القتال في منطقة أعالي النيل الكبرى خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وتشمل الانتهاكات المبلغ عنها أعمال القتل العشوائي والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى واختطاف المدنيين وتدمير متعلقات المدنيين والممتلكات وسبل العيش. ويجب أن يتوقف الاستهداف المتعمد للمدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، على الفور ولا بد من وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

ويساورني القلق أيضا جراء القيود التي فرضت مؤخرا على حرية الصحافة في البلد، بما في ذلك من خلال احتجاز الصحفيين وتهديدهم وممارسة العنف ضدهم. وعلى الرغم من أن الظروف المحيطة بمقتل الصحفي بيتر موي، الذي يعمل في صحيفة ''نيو نيشن''، مؤخرا لا تزال غير واضحة، فإن هذه الحادثة لا تزال تثير قلقا بالغا. وأحث على إجراء تحقيق سريع وشامل في الحادث. ومع الإشارة إلى أن الحكومة قدمت تعهدات متكررة بالتزامها بحرية الصحافة، من المهم أن تتطابق أقوالها مع أفعالها. وأشجع بقوة الحكومة على تنفيذ قانون سلطة وسائط الإعلام ومؤسسة الإذاعة والحق في الوصول إلى المعلومات، الذي جرى التوقيع عليه ليصبح قانونا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. إن ضمان سلامة وأمن العاملين في الصحافة والتحقيق على وجه السرعة في حوادث العنف والترهيب التي تطال الصحفيين أمر بالغ الأهمية.

وكما أشرت في الإحاطات الإعلامية التي قدمتها للمجلس في السابق، لا تزال البعثة تواجه عقبات خطيرة أمام عملياتها، بما في ذلك العوائق الخطيرة التي يضعها كلا الطرفين أمام حرية حركتها. وذلك يحد من قدرة البعثة على حماية المدنيين ورصد حالة حقوق الإنسان، ويؤخر أيضا ويوقف حركة المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، المقدمة للفئات الأكثر ضعفا. وأود مرة أخرى أن أحث جميع الأطراف على السماح بحرية الحركة وبدون عراقيل للبعثة وللعمليات الإنسانية.

وعقب الاختتام الناجح لمحادثات السلام كما هو مأمول، يجب أن نضع في اعتبارنا أنه سيترتب عن التنفيذ آثار كبيرة من حيث الموارد. ويتضمن الاتفاق عددا من المهام الهامة للبعثة والعديد من المهام الضمنية التي ستتطلب دعم البعثة. وفي إطار توجيه البعثة لتولي هذه المهام، يجب علينا أن نحذر من عدم تحويل الموارد من المهام الرئيسية الموكلة، ولا سيما حماية المدنيين. وستظل الركائز الأربع للولاية الحالية للبعثة ضرورية وحاسمة في تهيئة البيئة التي يمكن للسلام أن يترسخ فيها.

وبينما نرحب بتوقيع الحكومة على الاتفاق كما هو مأمول، أود أن أكرر دعوتي لقادة جنوب السودان إلى وضع مصالح شعبهم قبل طموحاتهم الشخصية وتنفيذ اتفاق السلام بحسن نية. وبينما سنقوم بكل شيء ممكن لدعم التنفيذ، لا بد لي من أن أذكّر المجلس بأن هذا الاتفاق، وإن كان مهما للغاية، لا يشكل سوى خطوة أولى. فلن يتحقق السلام والاستقرار والازدهار في جنوب السودان بين عشية وضحاها.

وتتطلب هذه العملية بذل جهود متضافرة ومستدامة من جانب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والشركاء الدوليين على حد سواء.

كما يتعين لفت الانتباه إلى طائفة النزاعات القبلية وغيرها من النزاعات التي يثبت في بعض الدول أنها لا تقل عنفا عن النضال السياسي. ويجب أن نستنبط سبلا لدعم شعب جنوب السودان من أجل معالجة العوامل المحركة للنزاع فيما نُرسي أسس السلام والتنمية في الأجل الطويل.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام أسرة الأمم المتحدة برمّتها في الميدان بالعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين، وخصوصاً شعب جنوب السودان، من أجل جعل تلك الرؤية حقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن عقب الزيارة التي قمت بها إلى جنوب السودان في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تموز/يوليه. وكانت هذه زيارتي الأولى إلى جنوب السودان بصفتي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وكان هدفي تقييم الحالة الإنسانية مباشرة ومعالجة الشواغل الهامة التي تؤثر على العمليات التي نقوم بها في جنوب السودان.

وخلال الزيارة، سنحت لي فرصة للالتقاء بالرئيس سلفا كير ووزير شؤون مجلس الوزراء، السيد إلياس لومورو. واجتمعت أيضاً مع سفراء من المنطقة ومع الدول الأعضاء المانحة. كما تمكنت من زيارة مدنيين متضررين بصورة مباشرة من النزاع وذلك في موقع حماية المدنيين في جوبا، فضلاً عن الموجودين في منطقتي بانتيو ونيال بجنوب ولاية الوحدة. لقد شهدتُ آثار ما يزيد على ٢٠ شهراً من النزاع الوحشي على حياة الرجال والنساء والأطفال. وكانت تجربة مروعة إلى حدّ بعيد.

تستمر الحالة الإنسانية في التدهور بشدة. وحتى اليوم، شُرد أكثر من ٢,٢ مليون شخص بسبب النزاع، أي بزيادة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية هذا العام. وشُرّد أكثر من ١,٦ مليون شخص داخلياً وفر ما يزيد على ٦١٦ ٠٠٠ شخص إلى

الدول المجاورة. ويتخذ ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً مأوى لهم حالياً في قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالمقارنة مع ١٢١ ٠٠٠ شخص قبل أربعة أشهر فقط. ويؤثّر انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة على ٤,٦ مليون نسمة هذا العام، مقابل ٣,٨ مليوناً في ذروة موسم الجدب في العام الماضي. وفي حين أن برنامج الأغذية العالمي وشركاءه وصلوا إلى أكثر من ٢,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٥، سيهدد الجوع الشديد الناس في جُلّ السنة القادمة أيضاً، لا سيما إذا استمرّ القتال. وما من شك في أننا سنظلّ نشهد انعداماً في الأمن الغذائي أعلى من المعتاد في الولايات المتضررة من النزاع. وفي تلك الولايات، كان التشريد وعدم القدرة على زراعة المحاصيل وتدمير سبل العيش أشدّ مما يُحتمل وجعل الأشخاص غير قادرين على تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية. وتوفر المجتمعات المحلية المضيفة بسخاء، كما هو الحال حسبما رأيت في نيال، ما لديها من مقوّمات للصمود لأولئك الذين تؤويهم حيث ليس أمامهم إلا الفرار أو الموت والخوض عبر المستنقعات المشبعة حالياً بالماء الذي يغمرهم حتى صدورهم إلى برّ الأمان، وإن كان ذلك مؤقتاً، قبل أن يصل إليهم القتال مرة أخرى.

إن حياة أكثر من ربع مليون طفل في خطر من سرعة تفاقم سوء التغذية. ةيعاني واحد من كل ثلاثة أطفال من سوء التغذية الحاد في نصف ولايات جنوب السودان. وتبعث حالة الأطفال في مواقع حماية المدنيين على القلق بوجه خاص. وتفيد تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن معدلات سوء التغذية الحاد والعام أعلى في موقع بانتيو لحماية المدنيين، حيث تصل إلى ١٢,٩ في المائة، مقارنة بمعدلاته في أوساط الوافدين الجدد، والتي تبلغ ١,٦ في المائة، الأمر الذي يمكن أن يُعزى إلى أن الخدمات الأساسية تتحمّل فوق طاقتها وإلى تفشّي الأمراض، وهو أمر يمكن أن يسهم في سوء التغذية. كما أن الزيادة الكبيرة في الإصابة بالملاريا في جميع أنحاء جنوب السودان تثير إمكانية مجيء فصل ثانٍ على التوالي يتّسم بارتفاع غير عادي في عدد حالات الإصابة بالملاريا والوفيات التي يمكن الوقاية منها، الأمر الذي يؤثّر، كما نعلم، بصورة خاصة على الأطفال دون سن الخامسة والسيدات الحوامل.

وهذه الحالة مثيرة للقلق بصفة خاصة في المناطق المتضررة مباشرة من النزاع المسلح، لا سيما في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وتمكنت من أن أرى ذلك بنفسي خلال الزيارة التي قمت بها إلى بانتيو ونيال. وإنني قلق جداً إزاء الفظائع التي لا يزال يُبلغ عنها. ونطاق ومستوى القسوة التي اتسمت بها الهجمات ضد المدنيين يوحيان بعمق الكراهية الذي يتجاوز الخلافات السياسية. وتشمل الادعاءات تفشي القتل والاغتصاب والاختطاف والنهب والحرق والتشريد القسري، وحتى الأفعال المروعة من قبيل حرق السكان وهم داخل منازلهم. وهناك أدلة على الاستهداف العرقي المتعمد، والأعمال الانتقامية، ضد النساء والفتيات. واستناداً إلى المعلومات الواردة من ولاية الوحدة، تم اختطاف مئات النساء والفتيات، وتعرّضت مئات أخرى منهن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي. وعلى سبيل المثال، أبلغت إحدى الناجيات من مقاطعة كوش عن كيفية جرّها إلى خارج كوخها واغتصابها جماعياً هي وجارتها على يد الجنود الحكوميين أمام طفلها البالغ من العمر ٣ سنوات. وفي حالة أخرى، قالت إحدى الشهود من مقاطعة ربكونا إنها رأت القوات الحكومية تقوم باغتصاب جماعي لأم مرضعة بعد رمي طفلها جانباً.

وأولئك الذين يمكنهم الفرار من العنف الذي لا يوصف يختبؤون في أراضي المستنقعات التي يصعب الوصول إليها، في حين يقطع آخرون رحلة طويلة سيراً على الأقدام إلى موقع بانتيو لحماية المدنيين بحثاً عن الأمان. وفي نيال، التقيت بالعديد من النساء والأطفال الذين فصلوا عن الأزواج وأفراد الأسرة الآخرين. وكانت إحدى النساء قد وصلت لتوها بعد أن مشت لعدة أيام آتية من مكان قريب من لير مع أطفالها السبعة التماساً

للأمان مع أفراد قبيلتها من النوير في نيال. وقد كان المجتمع المضيف في نيال غاية في الترحيب، ولكن الأغذية والموارد التي كانوا يقتسمونها مع الوافدين آخذة في الانخفاض إلى مستوى متدنّ جداً. وفي حين أن انعدام الأمن قد جعل من الصعب على موظفي المساعدة الإنسانية مواصلة وجودهم في جنوب ولاية الوحدة، فإننا نبذل كل جهد ممكن للوصول إلى المشردين والمجتمعات المضيفة التي في حاجة ماسة إلى المساعدة. ولتعزيز هذه الجهود بصورة أكبر، وافقتُ مؤخراً على صرف أكثر من ٥ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل مجموعات المواد الخاصة بالبقاء والتي تحتوي على الغذاء والبذور والناموسيات ومواد أساسية أخرى. وقد أوصلنا مجموعات المواد هذه إلى أكثر من ٣٣ ٠٠٠ شخص حتى الآن.

ويساورني القلق إزاء تعرض المدنيين للهجوم في مواقع التوزيع بجنوب ولاية الوحدة. وقد كان علينا وقف تقديم المساعدة في بعض الحالات حيث لم يجرؤ الناس على الخروج من مخابئهم لتلقي المساعدة المنقذة للحياة. إن هذه الهجمات لاإنسانية وغير قانونية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد مجدداً دعوته جميع أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماها في إطار القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين.

وفي حين تزداد الاحتياجات، فإن قدرتنا على الوصول إلى الناس في الوقت المناسب تعوقها قيود شديدة. وتمكنت خلال زيارتي من مناقشة الحظر المفروض على حركة الصنادل في النيل واستخدام مطار ملكال مع الرئيس كير والوزير لومورو. ويسرني أن حكومة جنوب السودان تحرّكت بعد ذلك لرفع تلك القيود في بداية شهر آب/أغسطس، ولكني ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء القيود المفروضة على الوصول من ملكال إلى قرية واو شلك المجاورة. لقد وصل أكثر من ١٦ ٠٠٠ شخص إلى موقع ملكال لحماية المدنيين موقع منذ منتصف تموز/يوليه، وذلك في المقام الأول لأن المساعدة الإنسانية إلى واو شلك توقفت.

ولا يزال موظفو المساعدة الإنسانية ممنوعين من إيصال المعونة إلى واو شلك من ملكال، ولكنهم تمكنوا على الأقل من إرسال المساعدات جواً من جوبا، والتي وصلت إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن. وهذا أمر ليس فعالاً من حيث التكلفة ولا هو أفضل طريقة لتلبية جميع الاحتياجات. ولذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة دعوة السلطات إلى تيسير الوصول الآمن والسريع ودون عوائق للمنظمات الإنسانية والإمدادات إلى جميع المحتاجين للمساعدة في جنوب السودان، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ويساورني قلق بالغ بشأن أمن العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان. فقد قُتل ما لا يقل عن ٢٩ من العاملين في المجال الإنساني منذ بداية النزاع، بما في ذلك، للأسف، تأكيد مقتل ثلاثة من برنامج الأغذية العالمي مؤخراً. وأصيب العديد غيرهم بجروح أو خُطفوا، وكثيراً ما تم استهدافهم على أساس عرقي. وهناك أيضاً اتجاه مثير للقلق للسطو على مجمّعات المنظمات غير الحكومية في جوبا، حيث حدثت ٢٤ عملية سطو من هذا القبيل في تموز/يوليه وحده. وهذا أمر غير مقبول. وقد أثرتُ هذا الشاغل في اجتماعاتي مع حكومة جنوب السودان، ولكني مرة أخرى أود أن أذكر الأطراف بالتزاماهم بحماية العاملين في المجال الإنساني والإمدادات واحترامهم.

وعلى الرغم من الصعوبة المتزايدة في بيئة العمل، يسرني أن أذكر أن العاملين في المجال الإنساني زوّدوا في عام ٢٠١٥ وحتى الآن أكثر من ٢,٣ مليون شخص بالأغذية ووفروا لهم المساعدة في كسب الرزق، وأمدوا ما يزيد على ١,٦ مليون شخص بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد عاين الأخصائيون الصحيون أكثر من ١,١ مليون مريض في الولايات المتضررة من النزاع، وتلقّى ما يزيد على نصف مليون منهم موادّ تمسّ الحاجة إليها، مثل القماش المشمّع والبطانيات وأطقم الطهي، في حين تم توفير أماكن ملائمة للأطفال لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل.

وقد أمكن بدرجة كبيرة احتواء تفشي وباء الكوليرا، الذي أدى إلى ١ ٦٤٤ حالة إصابة و ٤٥ حالة وفاة. ولا تزال هناك تحديات، بما في ذلك ضرورة تعزيز الاستجابة بسرعة كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة باطراد، ولا سيما في أماكن مثل مواقع حماية المدنيين في بانتيو وملكال، حيث يستمر وصول الناس بمعدل مئات الأشخاص يوميا.

وللمساعدة في التصدي للتحديات الإنسانية التي ذكرتها، أعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية:

أولا وقبل كل شيء، إن أبناء شعب جنوب السودان يتطلعون إلى السلام الدائم. وتتمثل الخطوة الأولى في وقف الأعمال العدائية على نحو ذي مصداقية، وهو ما من شأنه أن يتيح فرصة للناس لالتقاط الأنفاس ويسمح للعاملين في المجال الإنساني بإيصال المساعدة إلى أولئك المحرومين حاليا من المساعدة المنقذة للأرواح بفعل انعدام الأمن. وتتمثل الخطوة الثانية في إبرام اتفاق سلام دائم يسمح للناس بالتفكير في العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم. ولكن يجب أن نكون واقعيين: إن أي اتفاق سلام غير شامل للجميع ولا يكفل وضع حد للقتال سيمثل خذلانا لشعب جنوب السودان في نهاية المطاف.

ثانيا، لا بد من تعزيز الدعوة لأطراف الصراع لكي توفر الحماية للمدنيين. فخلال الأشهر الأربعة الماضية وحدها، وبالرغم من بذل بعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني لأقصى جهودهم، قضى عدد لا يحصى من المدنيين، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال، نحبهم بطريقة وحشية أو أصيبوا أو فقدوا أسباب معيشتهم. ويجب على الحكومة أن تفعل المزيد لحماية المدنيين ولمنع أو وقف الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وبينما نعمل من أجل السلام، يجب علينا أن نضمن أنه حتى إذا كانت التطورات الحالية ستؤدي إلى تغيير سياسي، أن تستمر الأمم المتحدة أيضا في جعل مسألة الحماية محورا لتركيزها. ونحن بحاجة أيضا إلى وضع حد للحالة السائدة للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع وعلى الانتهاكات والتجاوزات لقانون حقوق الإنسان.

ثالثا، ينبغي لأي جهة تملك تأثيرا على الأطراف ضمان عدم عرقلة جهود الاستجابة الإنسانية، وإمكانية الوصول إلى جميع السودانيين الجنوبيين الذين هم بحاجة إلى المساعدة بطريقة منظمة وعلى نحو فعال من حيث التكلفة. ومن المهم للغاية مواصلة الضغط على أطراف الصراع والعمل معها لحملها على التقيد بالتزاماتها.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى تمويل كاف للعملية الإنسانية. فلم يتم حتى الآن الوفاء سوى بنصف متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥. ويساورني القلق من أننا لن نكون قادرين، في ظل غياب التمويل المستدام والحسن التوقيت، على الوفاء بوعدنا بتمكين أبناء شعب جنوب السودان من نيل حقهم الأساسي في الأمان وفي العيش بكرامة، متحررين من العوز.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد باروس ميليت.

السيد باروس ميليت (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وأن أسلط الضوء على النتائج الرئيسية الواردة في التقرير المؤقت لفريق الخبراء (انظر S/2015/656)، وذلك استنادا إلى عرض المنسق للتقرير وإلى المداولات التي أجرتها اللجنة في ٢٠ آب/أغسطس، فضلا عن عمل اللجنة والفريق منذ إحاطتي الإعلامية السابقة في هذه القاعة في ١٤ أيار/مايو (انظر S/PV.7444)

في ٣١ تموز/يوليه، سلم فريق الخبراء تقريره المؤقت لأعضاء اللجنة. ولاحظ الفريق في تقريره أنه منذ اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، تدهورت الحالة في جنوب السودان بسرعة شديدة، مما يشكل تهديدا كبيرا ليس لمواطني البلد فحسب، ولكن أيضا للسلام والأمن في المنطقة بأسرها. وفي ضوء هذا التدهور الشديد، أوصى الفريق بأنه لكي يتسنى تحقيق الأهداف الواردة في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) وتغيير توقعات الأطراف المتحاربة، يجب أن تشمل عملية تحديد أسماء الأفراد والكيانات التي تضطلع بها اللجنة صانعي القرارات القادرين إما على إبقاء الحرب مستمرة أو إنهائها، فضلا عن أولئك المستفيدين اقتصاديا وسياسيا من الصراع وغيرهم من المسؤولين عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما لاحظ الفريق أن إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى جميع أطراف الصراع تساهم في إطالة وتصعيد الحرب. وفي هذا الصدد، أوصى بأن يفرض مجلس الأمن حظرا كاملا وعاما على الأسلحة على جنوب السودان. وأفاد الفريق بأن شراء الحكومة للأسلحة الثقيلة، ولا سيما حيازتها للمزيد من القدرات الجوية والنهرية والبرية – التي من شأنها أن تتيح للقوات الحكومية التغلب على التحديات اللوجستية المرتبطة بموسم الأمطار ومواصلة القتال في الشهور المقبلة، يؤدي إلى التأثير بشدة على الديناميات على أرض الواقع.

ولاحظ الفريق أن الحالة الإنسانية في جنوب السودان تمثل واحدة من بين أربع حالات طوارئ فقط من المستوى الثالث على نطاق المنظومة في العالم، وهي الحالة الوحيدة في أفريقيا. كما أفاد الفريق بأن إعاقة وصول المساعدات الإنسانية وعمليات حفظ السلام قد تصاعدت منذ اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)؛ وأن العاملين في المجال الإنساني وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على حد سواء، يتعرضون بانتظام للهجوم والاعتداء والمضايقات والاحتجاز والترهيب والتهديد؛ وأن الجهات الفاعلة الإنسانية أشارت في أيار/مايو إلى أن عدد من الحوادث المتعلقة بعدم الوصول في ذلك الشهر يعادل عددها في الشهرين السابقين مجتمعين.

وأفاد الفريق بأن جميع أطراف النزاع تستهدف المدنيين كجزء من أساليبها العسكرية، وهو ما يخالف القانون الدولي الإنساني المنطبق، على النحو المشار إليه في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وأكد الفريق أنه منذ بدء الهجوم في منطقة أعالي النيل الكبرى في نيسان/أبريل، بلغت كثافة ووحشية أعمال العنف التي تستهدف المدنيين حدا لم يسبق له مثيل حتى الآن، وذلك حتى في خضم نزاع، هو بالفعل ومن دون شك نزاع عنيف بشكل مفرط. وأفاد الفريق أيضا بأنه قُتل العشرات من المدنيين أو تعرضوا للتشويه والتعذيب والحرق أحياء داخل بيوتهم، وللتشريد، والاغتصاب، والاختطاف، كما جُنِّد الأطفال واستخدموا في إطار الجهد الحربي. وأشار الفريق إلى أنه يحقق في التسلسل القيادي فيما يتعلق بتلك الجرائم الخطيرة.

وفي هذا الصدد، أوصى الفريق مجلس الأمن، في أعقاب بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس (S/PRST/2015/9)، بأن يحث الاتحاد الأفريقي على نشر تقرير لجنة التحقيق التابعة له بشأن جنوب السودان دون مزيد من التأخير وبصورة مستقلة عن نتائج العملية الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لأن ذلك سيوفر نظرة مستنيرة بشأن أولئك المسؤولين عن الانتهاكات.

وخلال اجتماع اللجنة المعقود في ٢٠ آب/أغسطس، لاحظ منسق الفريق أن الحالة في جنوب السودان قد واصلت، بجميع المقاييس، تدهورها منذ تقديم الفريق تقريره المؤقت إلى اللجنة. وأفاد بأنه لا توجد منطقة في جنوب السودان لم تتضرر جراء الصراع، وبأن الحرب تواصل الانتشار وتتجلى مظاهرها خارج المناطق التي تشهد أعنف المعارك بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في ولايات منطقة أعالي النيل الكبرى. وذكر

المنسق أيضا أن تطورات الأيام الأخيرة، بما في ذلك عزل الرئيس كير لحاكمي ولايتي وسط وشرق الاستوائية واعتقال الأخير واحتجازه، أدت إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلا، الأمر الذي ترتب عليه زيادة تأجيج التمرد الذي تعتمل نيرانه في تلك المناطق.

بخصوص الحالة الإنسانية، ذكر المنسق أن أكثر من ٧٠ في المائة من سكان البلد وتعدادهم ١٢ مليون نسمة بحاجة الآن إلى المساعدة الإنسانية، وفقا لآخر الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي عند مستويات الطوارئ في مناطق واسعة من منطقة أعالي النيل الكبرى، وهو ثاني أخطر مستوى قبل مستوى المجاعة. وأفاد المنسق بأن ما يقل قليلا عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا يتخذون الآن مأوى لهم في مواقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين، وذلك بزيادة قدرها ٤٠ ٠٠٠ شخص تقريبا منذ منتصف تموز/يوليه – أي زيادة بواقع الثلث في فترة تزيد قليلا على شهر.

وأشار المنسق أيضا إلى أن التدهور في الوضع الاقتصادي يتناسب مع تدهور الحالة الأمنية والإنسانية، وأن الفريق قد بدأ تحقيقا في قنوات التمويل التي يستخدمها الأفراد على جانبي الحكومة والمعارضة، وذلك بهدف مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والأفراد والكيانات المستفيدين من استمرار الصراع.

ولاحظ المنسق أن الفريق أحاط علما بأن الوثيقة الختامية، المؤرخة ١٧ آب/أغسطس، لم تكن سوى المرة الأخيرة من إجمالي ١٢ مرة على الأقل منذ أوائل عام ٢٠١٤ التي لم يتقيد فيها أحد الطرفين أو كلاهما بموعد نهائي معتمد دوليا لإحراز تقدم نحو إنهاء الحرب.

وأعرب عن رأي فريق الخبراء الذي مفاده أنه إذا وقع جميع الأطراف الاتفاق، فإن المسألة المهيمنة لن تقتصر على مسألة تنفيذ ذلك الاتفاق ووضع حد للعنف فحسب، بل ستشمل أيضا تعزيز المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ودائمة لجنوب السودان، مما يشمل ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال الحرب. ومن وجهة نظر المنسق، فإن الدور المتوخى للجزاءات في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بهدف تحقيق السلام الشامل والمستدام في جنوب السودان سيكتسي نفس القدر من الأهمية خلال تلك الفترة، إن لم يكن أكثر مما هو عليه اليوم.

كما أكد المنسق توصية فريق الخبراء المتمثلة في أنه بقدر ما يعيد القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) التأكيد على أنه ليس ثمة حل عسكري للصراع وأن ما أبلغ عنه من حالات الاستحواذ ومحاولات تغيير توازن القوى ميدانيا تقلل من حوافز التوصل إلى حل للعنف – الحوافز لازمة ليس للتوصل لاتفاق فحسب بل للامتثال لما اتفق عليه وتنفيذه، بما في ذلك الالتزام بوقف إطلاق النار – فإنه يجعل من الضروري أن يفرض المجلس حظرا على الأسلحة في جنوب السودان.

ورحبت غالبية الوفود، في مداولاتها بشأن التقرير المؤقت لفريق الخبراء عن جنوب السودان، بالتقرير وتوصياته. ولم تؤيد بعض الوفود التوصية المتعلقة بتقرير لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة للتوصية المتعلقة بفرض حظر على الأسلحة، ولم يوافق على التوصية بشأن الخيارات للمساءلة الجنائية والعدالة الانتقالية في جنوب السودان.

وأحاطت اللجنة علما بالتوصية الوحيدة من الأمانة العامة، وهي الداعية إلى أن تنظر اللجنة في إمكانية إدراج أسماء مزيد من الأفراد – بالنظر إلى التدهور الشديد في الميدان وخطر الحرب في جنوب السودان الذي يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ومن أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجلس في القرار ٢٢٠٦ (٢٢١٥)، أي السلام الشامل والمستدامة في جنوب السودان – بحيث تشمل صانعي القرارات القادرين

على إدامة الحرب أو إنهائها، ولكنهم يجنون الفوائد الاقتصادية والسياسية للصراع، و/أو الآخرين المسؤولين عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها بهذه القاعة في ١٤ أيار/مايو، أجرت اللجنة تبادلا للآراء في ٢٢ أيار/مايو مع فريق الخبراء بشأن منهجيته وخطة عمله. وفي ١٩ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة جلستها الرسمية الثانية مع ممثلي إثيوبيا وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وكينيا بشأن تنفيذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وأبرزت دول المنطقة المشاركة، في ملاحظاتها، عددا من التحديات التي تواجه تنفيذ تدابير الجزاءات، مثل الحدود السهلة الاختراق، وأعربت عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية والأمنية المتدهورة في جنوب السودان.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قدم فريق الخبراء تقريره الشهري الأول عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). ويتطلع أعضاء اللجنة إلى تلقي التقرير الشهري القادم، في نهاية هذا الشهر، وإلى الحفاظ على التفاعل الوثيق والمستمر مع الفريق خلال فترة ولايته. وفي ١ تموز/يوليه، وافقت اللجنة على إدراج أسماء ستة أفراد في القائمة، مما يخضعهم لحظر السفر وتجميد الأصول الواردين في الفقرتين ٩ و ١٢ على التوالي، من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

وكما ذكرت في إطار البند ”مسائل أخرى“ أثناء مشاورات اللجنة التي جرت في ٢٠ آب/أغسطس، اعتزم زيارة جنوب السودان خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وسأبلغ أعضاء اللجنة، في الوقت المناسب بتفاصيل زيارتي المقررة.

وفي الختام، أود أن أطمئن أعضاء المجلس بأنني، بصفتي رئيس اللجنة، سأبذل قصارى جهدي لضمان أن تسهم اللجنة مساهمة كبيرة في جهود المجلس، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء الدوليين الآخرين، الرامية إلى وضع حد للعنف المستمر الذي يهدد جنوب السودان ووضع البلد على طريق المصالحة والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير باروس ميليت على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.